

نولة درويش مسيرة النساء المصريات في علاقتها بالديمقراطية

مقدمة

تأتي أهمية هذه الورقة في التوقيت الذي ترتبط به؛ إذ تتزامن مع ثورة مصرية فريدة من نوعها سبقها تصاعد الأصوات المنادية بالإصلاح السياسي وإرساء الديمقراطية كشرط أساسي لنمو هذا الوطن. وإذ نشير إلى الرسائل والخطابات التي نادى بالتغيير، فإن الملاحظة الأولى تتعلق بتجاهل خصوصية واحتياجات بعض الفئات المهمشة سواء من الأقليات الدينية أو العرقية، أو الفئات العمرية التي كان يتم إقصاؤها من الخطاب العام مثل الأطفال والشباب والمسنين، أو النساء اللاتي يمثلن نصف سكان مصر. وحينما نبحث عن تاريخ ومسيرة النساء المصريات، سوف نلاحظ ندرة الكتابات العربية حول هذا التاريخ، فمعظم ما كتب بهذا الصدد، أو أكثر الكتابات أهمية كانت صادرة من باحثين أجانب، ولا سيما من الغرب؛ وهو ما يؤكد النقطة الأولى من تجاهل وتهميش وإقصاء على مستوى الجماعة الأكاديمية المصرية.

لقد كثرت الكتابات في مصر خلال السنوات الأخيرة حول الديمقراطية، مع ما يواكبها من مطالب الإصلاح السياسي، والتشريعات المصاحبة له، سواء بإلغاء بعض القوانين التي تعد سيئة السمعة، أو بإصدار قوانين جديدة أو تعديل بعضها لفتح مساحة أكبر للحريات العامة. ويتم تصوير الديمقراطية باعتبارها الوصفة السحرية التي من شأنها حل جميع المشاكل، وإرساء أشكال من العلاقات الأكثر عدالة واحتراما للحقوق الأساسية للمواطنين. ولكن يظل هناك عدد من التساؤلات المرتبطة بالديمقراطية في علاقتها بالفئات المحددة التي تم تهيميشها.

ما كان أثر الديمقراطية – أو غيابها – على مسيرة النساء المصريات؟ وهل ستتحسن أوضاع النساء حقا مع إرساء الديمقراطية في البلاد؟ وهل للنساء مصلحة في تحقيق الديمقراطية؟ وهل يمكن أن تساهم النساء في إثراء الديمقراطية؟ وهل ستعود مساهمة النساء بالنفع للجميع، أم أن الفائدة سوف تعود على النساء وحدهن؟

مفهوم الحركة

بالمعنى الاجتماعي، يمكن الإشارة إلى الحركة باعتبارها القيام بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو للوصول إلى هدف ما؛ أي أن الحركات الاجتماعية مرتبطة بوجود:

- أهداف يراد تحقيقها.
- تعد الحركات الاجتماعية شكل من أشكال التحرك، أو النشاط الجماعي، الذي يضم في صفوفه مجموعات غير رسمية من الأفراد و/أو المنظمات التي تستهدف إحداث التغيير الاجتماعي بالمعنى الواسع للكلمة.
- يتضمن مفهوم الحركة الاجتماعية وجود اتجاه عام للتغيير.
- يرتبط مفهوم الحركة بالقدرة على التعبئة، وخلق الرأي العام، أي الفوز بقدر من الشعبية والقبول والتضامن العام.
- محاولة قصدية للتدخل في عملية التغيير الاجتماعي.
- توافر القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وإحداث التغيير، والقدرة على الاستمرارية، والتلاحم، والتشبيك، والتنسيق.

بهذا المفهوم للحركة، ما زلت لا أرى أن هناك حركة نسائية في مصر، وإنما هناك مسيرة طويلة للنساء المصريات، خضن فيها بشجاعة ضد تحديات الواقع الأبوي والذكوري الذي يصطبغ بالثقافة المجتمعية السائدة؛ كما شارك في نضالات وطنية واجتماعية أوسع من المطالب النسائية المحددة.

حول الديمقراطية

النساء وموقعهن من الديمقراطية:

د. محمد سيد سعيد يرى أن الديمقراطية تتسم:

- "فيما يتعلق بقضايا المرأة بصورة خاصة على غموض أصيل. فقد عاش "النظام الديمقراطي" طويلا في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بدون التفات يذكر لقضايا المرأة"
- "يلعب نمط السياسة الديمقراطية ذاته دورا في تأسيس التمييز ضد المرأة وتلويين تهميشها بأشكال وتبريرات وآليات شتى".

وهناك من يرى أن الديمقراطية الانتخابية لا تعني بالضرورة المقرطة، وأن الديمقراطية تظل شكل من أشكال الحكم المحافظ الذي أخفق بجدارة في إحداث تغييرات هيكلية واسعة فيما يتعلق بعدم المساواة بين الجنسين، وإنما نجح في الإبقاء على هيكل السلطة الموجودة في المجتمع.

لقد أشارت كلمة الديمقراطية في التاريخ القديم إلى مجموعة من المقومات الواجب توافرها، مثل: التحرر من الطغيان، وتوافر التنافس، وسيادة القانون، والمساواة الطبيعية، وحكمة المواطنين والتربية والتعليم، والتفكير المبني على المعرفة.

توسيع المفهوم

- تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.
- نشر ثقافة التسامح والتناغم الذي كان ينادي به القداماء، واتساع مفهوم الوطن ذاته.
- الشفافية في إدارة شؤون الحكم. تدفق المعلومات وتداولها، وتوافر القدرة على المفاضلة بين تلك الخيارات والحصول عليها.
- احترام التعددية، والتنوع، والاختلاف.
- تداول السلطة بطريقة سلمية.
- تكريس المؤسساتية وسيادة القانون.
- تفعيل حقوق المواطنة، أي الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية، والسياسية والثقافية.
- الحق في المشاركة في صنع القرارات السياسية سواء على المستوى الخاص أو العام.

حول تاريخ مسيرة النساء المصريات

المرحلة من 1879 إلى عام 1952

شهدت مصر منذ نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين تصاعد للأصوات الإصلاحية وللتحركات النسائية التي ارتبطت بمساعي الحكام المتتاليين في تحديث الأبنية والهياكل التعليمية والثقافية والإدارية للبلاد. وقد ارتبطت مشاركة النساء في صياغة المجتمع المدني في مصر بقوة التغيير على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كما ارتبطت أيضا بالزوع نحو التحرر الذي انعكس في الصعود المتزامن للحركات الوطنية والنسائية. وقد مثل إبراز الهوية الوطنية أمرا حيويا من أجل تعبئة الناس لدى الحركتين. وتشكل ثورة 1919 مثالا واضحا لهذا التقاطع بين الحركتين اللتان سرعان ما أخذت مسارات مختلفة؛ إذ نلاحظ هنا الصدمة المريرة وخيبة الأمل التي تعرضت لها النساء بعد وصول الوفد للسلطة وتراجع عن جميع وعوده السابقة للنساء، مما أجبرهن على شق طريقهن الخاص وخلق المجالات الخاصة بهن والتي تسمح لهن بتناول احتياجاتهن المهنومة. وفي ذلك درس ينبغي أن تعيه جميع الجهود النسائية المعاصرة وتناضل من أجل تكريس رؤية نسوية طليعية تتبناها الثورة المصرية الناشئة.

كان للتحديث أثره الواضح على بروز الوعي النسائي، وكذلك على اندراج فئات جديدة من النساء المصريات في الحركة النسائية الصاعدة. تشكلت منظمات نسائية في مرحلة مبكرة (في حدود 1910)، وحتى عام 1919 ظهر ما يقرب من ثلاثين نشرة نسائية. وبناء على ذلك، يمكن التأكيد على أن طرح قضايا النساء لم يبدأ بقاسم أمين أو غيره من الرجال المستنيرين، وإنما كان للنساء دور فعال في هذا المجال منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

بدأت الأحزاب السياسية تلاحظ دور المنظمات النسائية، والقبول الذي تحظى به من خلال قدرتها على اكتساب ولاء المجتمعات المحلية التي تخدمها؛ وحاولت الأحزاب السياسية والدولة في نهاية المطاف احتكار هذا المجال أو على الأقل استخدامه لصالحها لاكتساب التأييد لها.

قطع الوفد على نفسه عهدا بإعطاء النساء حق التصويت متى بلغ السلطة تقديرا لمشاركتهم في النضال من أجل تحرير البلاد. وعندما عاد البرلمان إلى الانعقاد وتمت صياغة دستور جديد، لم يتم فقط حرمان النساء من حق التصويت بل لم تتم أيضا

دعوتهن للافتتاح في حين تم توجيه الدعوة لزوجات المسؤولين البريطانيين. ولعل هذه اللحظة قد فجرت الإدراك في صفوفهن بأن احتياجات النساء ومطالبهن يتعين أن تنحو نحو الاعتماد على الذات بمعزل عن الخطاب الوطني المتسلط الذي خذلهن. لقد تمخض هذا الإدراك عن تأسيس الاتحاد النسائي المصري في 16 مارس 1923. ويمكن القول إجمالاً أن الاتحاد النسائي قد ساهم في إعداد الجيل التالي من النسويات اللاتي استكملن المسيرة فيما بعد.

ويمكن القول أن الرعيل الأول من المناضلات المصريات من أجل حقوق النساء قد لعب بلا شك أدواراً تتعلق بتوسيع الهامش الديمقراطي، على الأقل بالنسبة لنصف المجتمع؛ وإن كان لهن دور لا يستهان به في مجال الحركة الوطنية، أي مساهمات خاصة بتمكين المواطنين ككل من وطنهم ومن المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بهذا الوطن. تنوعت أنشطة النساء ومبادراتهن خلال الفترة من أوائل الثلاثينيات إلى أوائل الخمسينيات، حيث عكست بعض التيارات الاستمرارية إزاء العقود السابقة في حين مثلت تيارات أخرى نوع من القطيعة مع التوجهات السابقة وتوجهت نحو تناول أوسع للقضايا. وقد ظهرت منظمات نسائية ذات طابع ديني مثل جمعية النساء المسلمات (زينب الغزالي)، وأخرى ذات توجه نسوي أكثر وضوحاً، مثل اتحاد بنت النيل (درية شفيق) والحزب النسائي (فاطمة راشد)؛ وهي المنظمات التي طالبت إلى جانب الحصول على الحقوق السياسية بأهمية التغيير الاقتصادي والاجتماعي. وبالإضافة إلى القيام بالأنشطة الخدمية، قامت تلك المنظمات بأنشطة دفاعية متعلقة بحقوق النساء.

شهدت أربعينيات القرن العشرين تصاعد البعد الطبقي والمهني والوطني لنضالات النساء المصريات؛ فبعد أن كان هناك وعياً محدوداً في نهاية القرن التاسع عشر حول ظروف عمل النساء وأوضاعهن المتدنية من حيث أنهن يمثلن الفئة التي تتلقى أدنى الأجور إلى جانب تعرضهن لأنواع أخرى من الاستغلال، بدأت تلوح إرهابات الاهتمام بقضايا النساء والعمل. وفي فبراير 1946 شاركت رابطة العاملات المصرية في تكوين اللجنة الوطنية للعمال والطلبة مع نقابات وجمعيات أخرى. وكانت هذه أول منظمة للنساء العاملات في مصر؛ ومن خلال هذه النقابات والجمعيات بدأت النساء من جميع الطبقات في الدفاع عن مصالحهن من خلال تشكيل المجموعات؛ وربما يمكن القول أن دخول النساء من مختلف الطبقات إلى سوق العمل قد ساعد على انتشار مبادرات النساء وتعدد منظماتهن على امتداد البلاد، وكذلك على دمج مختلف الطبقات داخل حركات أوسع.

كان روح التنظيم داخل الجامعات أيضاً شديد الشبوح بين الطلاب الذين مالوا لليسار خلال الأربعينيات. وانخرطت الطالبات مثل انجي افلاطون ولطيفة الزيات في الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد. ومثلن تياراً جديداً في الحركة النسائية سعي إلى ربط مطالب تحرر النساء بتحرر المجتمع من جميع أشكال الاستغلال والاستعمار والسعي إلى تحقيق الاشتراكية.

إذن، اتسمت المرحلة الأولى لمسيرة النساء المصريات بعطاء جارف منهن على مستوى الوطن وعلى مستوى دفع الديمقراطية إلى الأمام؛ إلا أن هذا العطاء والحماس لم يقابله الاعتراف الكافي، كما لم يقابله - وهو الأهم - الإقرار بحقوق النساء، والعمل على دعم تمكينهن سواء من جانب النظام الحاكم أو من جانب المجتمع بصفة عامة.

1952 حتى نهاية السبعينيات

تعتبر هذه المرحلة نقطة تحول أساسية في مسار الحركة النسائية ومطالبها، حيث انه لم تعد الحركة النسائية وتنظيماتها التي تأسست في الفترة السابقة ودافعت عن القضية الوطنية والقومية كما ناضلت من أجل حقوق النساء - لم تعد مرغوباً فيها من قبل الحكومة الجديدة. وبالتالي، فإن الوقت الذي تعرضت فيه كل التيارات الفكرية والسياسية - الليبرالية والإسلامية واليسارية - إلى الاعتقال والقمع قد شهد أيضاً توقفاً في أصوات الحركة النسائية التي تعرضت لتنظيماتها الأهلية إلى التجميد والحل. وفي عام 1956، تم حل الاتحاد النسائي المصري، وحل محله التنظيم النسائي بالاتحاد القومي ثم التنظيم النسائي بالاتحاد الاشتراكي؛ ولوقت طويل منذ تلك الفترة وحتى أوائل السبعينيات ظل الحزب الواحد ومكاتبه هو الشكل التنظيمي الوحيد المطروح للنساء المصريات. ومع ذلك، يمكن القول بأن النساء المصريات قد حصلن في هذه الفترة على بعض المكاسب ومنها حق التصويت (1956).

في عام 1963 نظمت حكمت أبوزيد، أول وزيرة مصرية، مؤتمراً نسائياً واسعاً لبحث أوضاع العمل بالنسبة للمرأة العاملة. إضافة إلى ذلك تم تجنيد كوادرات نسائية في صفوف الاتحاد الاشتراكي العربي كما نجح عدد من النساء في الوصول إلى مقاعد البرلمان. ومن هنا أصبحت علاقة النظام بالقطاع النسائي وثيقة الصلة بعلاقة النساء بالحزب الحاكم الواحد، مما جعل المبادرات النسائية كلها تصدر من هذا التكوين الحزبي دون أن تكون هناك مساحة تسمح بتشكيلات سياسية أو اجتماعية أخرى.

وحتى في الحالات التي تم فيها تحديد نسبة تمثيلية للنساء في المستويات المختلفة من النظامين التشريعي والإداري في النظام الناصري فإن النساء كن يفتقدن التنظيمات المستقلة التي قد تتيح لهن الدفاع عن برنامج نسائي بعينه.

ويمكن القول أنه في الوقت نفسه الذي كان النظام الجديد يقوض فيه حق التنظيم المستقل، توالى منذ عام 1954 التشريعات التي أعطت المرأة حقوقاً متساوية في مجال العمل – باستثناء القطاعات غير الرسمية والزراعية - وفي مجال التعليم وأيضاً كما كفل لها دستور 1956 حق الترشيح والتصويت في الانتخابات. والملاحظ أنه رغم ما أعطي للنساء من حقوق في المجالات السابقة فقد ظلت قوانين الأحوال الشخصية التي صيغت عام 1929 والتي طالما طالبت الحركة النسائية بتعديلها، ظلت دون تعديل وكانت هذه هي الضريبة التي دفعتها النساء نتيجة فقدانها لاستقلال حركتهن.

في الفترة ما بين 1962 و1972 اهتمت الدولة بالأجهزة الشعبية الحكومية التي تبنت بعض الجهود الاجتماعية لمقابلة احتياجات الإناث في المدن المصرية وكذلك الريف وفي المناطق الصحراوية وذلك من خلال النظم المختلفة؛ فأسندت بعض مشروعاتها إلى جمعيات أهلية بما تضمنه ذلك من حضانات وضمان اجتماعي وتأمينات إضافة إلى الأنشطة الأخرى مثل الأسر المنتجة، ومشروع الرائدات الريفيات، الخ.

شكلت هزيمة 1967 نقطة تحول ليس على مستوى الوضع العسكري والسياسي للنظام فحسب وإنما كانت نقطة انطلاق لجملة من التغييرات السياسية والاجتماعية على المستوى الشعبي؛ ومن ناحية أخرى فإن الهزيمة قد مهدت الأرض - بما ترتب عليها من إحباط - لبدائيات صعود التيار الإسلامي الذي لعب نظام السادات في بدايته دوراً هاماً في دعمه لمواجهة الحركات الطلابية والشعبية على مستوى الوطن.

من المهم الإشارة هنا إلى وجود أصوات منفردة شديدة الندرة في هذه الفترة طرحت بعض قضايا النساء من منظور نسائي - نسوي فلا يمكن إنكار الدور الرائد الذي لعبته كتابات نوال السعداوي في تلك المرحلة والتي كانت تتمحور في الأساس حول خصوصية قضايا النساء. كذلك كانت هناك أصوات مثل أمينة السعيد؛ إلا أن قلة هذه الأصوات وغياب التنظيمات النسائية المستقلة والقوية التي كان يمكن أن تعبئ النساء من حولها قد جعل مهمتها تقتصر على التنوير المحدود لبعض عناصر المثقفين والأجيال الجديدة من الطلاب.

في نفس الفترة، ومع إرهابات الردة عن المكاسب الاجتماعية والسياسية لثورة يوليو، وارتفاع أصوات الحركة الإسلامية التي تخاطب النساء بما يجوز ولا يجوز عمله بدأت قيادات الأربعينات النسائية في التعبير عن قلقها من بوادر هذه الردة؛ وقد تزامنت هذه الفترة أيضاً مع ظهور عدد من التكوينات السياسية الشرعية عرفت بداية باسم المنابر وسرعان ما تحولت إلى أحزاب اليمين والوسط واليسار. ورغم وجود مكاتب نسائية في كل من هذه الأحزاب، اقتصر العمل النسائي في هذه الأحزاب على الترويج لبرامج المنبر أو الحزب بين أوساط النساء على أرضية من الخدمات التي تناولت الأمور الصحية ومحاولات الأمية ومرة أخرى دون التعرض إلى قضايا الفضاء الخاص.

مع تطور الوعي العام على المستوى الدولي بان المجتمعات لا يمكن أن تتقدم بدون استثمار لكامل طاقاتها البشرية رجالاً ونساءً، ومع تنامي حركات حقوق الإنسان شهدت مرحلة السبعينيات بداية طرح لقضايا النساء بطريقة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى كما كثرت الأحاديث حول إدراج المرأة في برامج التنمية ومن أجل ذلك كان لابد من الاهتمام عن قرب بالقضايا التي تعرقل انخراط النساء في جميع مجالات الحياة ومشاركتها بطريقة فعالة في صنع المستقبل. لقد تواكب هذا الوعي مع تشكيل إدارات متخصصة في قضايا النساء ولاسيما في هيئات الأمم المتحدة التي أعلنت عام 1975 عاماً للمرأة وعقد المؤتمر الدولي الأول للمرأة في المكسيك في نفس العام.

وقد شهدت فترة السبعينيات عدداً من المكاسب الرسمية، منها: قرار بتشكيل سكرتارية للمرأة داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، وتشجيع النساء على الترشيح للمجالس المحلية، وتعيين عائشة راتب وزيرة للشئون الاجتماعية، ونجاح تسع نساء في الحصول على مقاعد في البرلمان.

لم تشهد السبعينيات إجمالاً تحركات نسائية تذكر ولا محاولات حقيقية لإعادة تشكيل مجموعات تدافع عن حقوق النساء أو تتوجه بخدماتها وأنشطتها نحو قطاع النساء اللهم إلا بعض الجمعيات التقليدية التي اتسمت بصفة عامة بطابع أقرب إلى العمل الخيري أو مجموعات تنتمي إلى الحزب الرسمي للدولة أي الاتحاد الاشتراكي أو إلى أحزاب سرية أو شبه سرية تبنت في معظمها فكرة مفادها أن حصول المرأة على حقوقها سوف يتحقق حينما يتم حل مشاكل المجتمع أو اعتبرت أن نضال النساء جزء من نضال مقدس من أجل مساندة الرجل في إعلاء كلمة الإسلام. وكان لغياب الديمقراطية وقمع الحريات العامة أثره المدمر على مسيرة النساء المصريات. ومع ذلك، يمكن القول أن نضال الأجيال السابقة من المصريات قد أعطى ببعض الثمار فيما يتعلق بهذا الجيل، حيث حظي جزء من مطالبهن بالتحقيق، مثل الحق في ممارسة الحياة السياسية، والمساواة في التعليم والعمل على المستوى القانوني.

الثمانينيات حتى نهايات العقد الأول من القرن الواحد وعشرين

واصلت هيئات الأمم المتحدة في الثمانينيات طرح موضوع النساء باعتباره أولوية على جدول أعمالها. وبالتوازي، اتسمت المواقف الرسمية تجاه قضايا المرأة بالتذبذب الشديد في محاولة للتوفيق بين اتجاهين متناقضين، أي المد الإسلامي في الداخل والمناخ الدولي الذي أصبح يشجع على بلورة وتطوير المطالب المتعلقة بالنساء. استمرت الأحزاب الرسمية وشبه الرسمية - التي بدأت تبرز في السبعينيات - في اعتبار قضية المرأة مسألة هامشية لا تتطلب تدخلاً خاصاً رغم إنشائها لأمانات للمرأة تمثيلاً مع التقاليد الحزبية في مصر. هذا وينخفض عدد النساء المشاركات في الهيئات العليا للأحزاب السياسية بطريقة ملفتة للنظر وكذلك الحال بالنسبة للجان النقابية المختلفة. أما فيما يتعلق بتناول النقابات لقضايا النساء، فإنه لا يختلف كثيراً عن تناول الأحزاب السياسية، بل قد يكون شبه منعدم.

وعلى صعيد آخر، تناول الدعاة والمفكرون "الإسلاميون" في السبعينيات وبداية الثمانينيات مسألة المرأة من منظور تعظيم أدوارها الأسرية والمنزلية ودفعها للعودة إلى المنزل وترك مجال العمل. كما بدأت تتشكل في الثمانينيات مجموعات نسائية تلتقي في بعض المساجد، أو في البيوت بهدف تعليم القادمات الجدد أهمية ارتداء الزي الإسلامي، وكذلك تعريفهن بالسلوكيات السليمة للمرأة المسلمة.

في بداية الثمانينيات، نشهد إرهابات عودة الاهتمام في صفوف بعض النساء المصريات بقضايا المرأة، باعتبارها قضايا قائمة بحد ذاتها وتحتاج إلى معالجة خاصة ولن تحل بالضرورة في إطار حل قضايا المجتمع ككل. ورغم أن الوقت قد طال بين نضالات الاتحاد النسائي ومطالبه الموجهة بطريقة مباشرة إلى التعامل مع قضايا النساء باعتبارها ذات خصوصية، وتحدي النساء المصريات لعدة عقود عن طرح همومهن، فقد بدأت تبرز الحاجة إلى إعادة البحث عن التاريخ المفقود مع تطور الوعي بأن هناك قضية (أو قضايا) يمكن أن تندرج تحت مسمى خاص.

وشهدت هذه المرحلة بداية تشكيل بعض المجموعات التي تنظر من منظور خاص إلى المسألة النسائية. إلا أن النساء اللاتي اندرجن في هذه المجموعات قد انطلقن من مواقع فكرية واجتماعية مختلفة عن تلك التي حركت التجمعات النسائية منذ بدايات القرن العشرين. فقد انطلقت مؤسسات تلك المجموعات من ارتباط مسبق بحركات ديمقراطية عامة تشكلت من عناصر ذات أصول اجتماعية مختلفة. وكان هناك منذ بداية نشاطها طرحاً يبتعد عن مفهوم العمل الخيري، بل كان هناك رفض لهذا النمط من النشاط. كما طرحت القضية من منظور "نسوي" له بعد اجتماعي يتميز بالوعي بأهمية التعرف والتصدي لمشاكل النساء بصفة عامة والفقيرات والمهمشات بصفة خاصة.

إلا أن هذه المجموعات قد عملت في بداياتها بطريقة استطلاعية متسمة بعدم وضوح الرؤية سواء من حيث الأسلوب أو الهدف. وقد ظلت تسعى إلى بلورة رؤية لتحركها الهادف إلى التوجه القسدي نحو قضايا المرأة بصفة عامة والفئات المختلفة من النساء بصفة خاصة. وقد تمثل التركيز الأساسي لأنشطة تلك الفترة في البحث في تاريخ الحركة النسائية، وتنظيم حلقات نقاش محدودة العدد حول بعض الكتابات النسائية، وإصدار مجلات تتناول موضوعات حول تاريخ الحركة النسائية في مصر، كما تتناول قضايا متعلقة بظروف حياة العاملات والفلاحات، هذا بالإضافة إلى الدفاع عن الحقوق المكتسبة والمطالبة بمزيد من الحقوق.

وفي جميع الأحوال، لا يمكن القول بأن المهتمات بقضايا النساء كن قد نجحن فعلا في الوصول إلى الجماهير العريضة من النساء، سواء من خلال الأفكار، أو من خلال العمل المباشر مع هؤلاء النساء. قد تكون أحد الأسباب لذلك هو الاستمرار في الانغلاق خوفا من الاختراق، أو ربما بسبب عدم إيجاد اللغة التي تثار من خلالها تلك القضايا وعدم القدرة على التواصل مع قطاعات أوسع أو الخوف من ذلك. ولكن ما من شك في أن هناك أسباب أخرى وراء هذه العزلة، ومن أهمها عدم تشجيع الدوائر الرسمية لوجود خطاب نسوي قد يؤدي إلى الاشتباك مع المد الأصولي المعادي لتحرر المرأة؛ هذا بالإضافة إلى التضييق الذي فرض على المجتمع المدني بصفة عامة. وبالتالي، وجدت كثير من النساء المطالبات بالمساواة بين الجنسين صعوبة كبيرة في إيجاد القنوات المناسبة للوصول إلى القاعدة العريضة من النساء المصريات الفقيرات وخاصة في الريف.

رغم إرهابات إحياء حركة نسائية في فترة الثمانينيات من خلال تجمعات صغيرة من النساء، لم تستطع هذه المجموعات إحداث تأثير فعّال على الأغلبية العظمى من الجمعيات "النسائية" ذات الطابع الأقرب إلى الخيري والتي ظلت منحصرة في إطار الأنشطة التقليدية التي رسمتها لها وزارة الشؤون الاجتماعية.

وخلاصة لهذه الفترة، يمكن القول أن نهاية الثمانينيات قد شهدت على المستوى الأهلي تحول مجموعات كثيرة من المنخرطين في العمل العام من المنحى "السياسي" إلى المنحى الاجتماعي/التنموي- مما بدأ يضيف على الأخير نظرة أكثر شمولية تجاه عملية التنمية تحمل في داخلها هدف تغيير المجتمع وعلاقاته نحو الأفضل وتبعدها عن مجرد العمل الخدمي. ولكن، يمكن القول عموما أنه لم يفلح أحدا في تحديد الأجندة الخاصة بالمنظمات المناهية بحقوق النساء.

شهدت مرحلة التسعينيات على المستوى الدولي تفعيلا مهما لدور وقيمة المجتمع المدني؛ وهكذا أثر الجو العام على الأوضاع الداخلية في مصر، فحظيت بعض المنظمات حديثة الولادة بمساحة أكبر نسبيا للتحرك، كما تعرضت في الوقت ذاته إلى حملات متكررة من قبل الدوائر الرسمية؛ ويشير هذا التناقض في الممارسة إلى حرص الدولة على الظهور بصورة التحضر على المستوى الدولي، مع عدم القدرة على التخلي عن الممارسات القمعية على المستوى الداخلي.

ويتميز هذا العقد بانعقاد سلسلة متتالية من مؤتمرات الأمم المتحدة التي أدرجت موضوع المرأة كأحد النقاط الفاصلة على جدول أعمالها. وفي إطار جهود الأمم المتحدة لإلقاء الضوء على قضايا المرأة، لا يمكن أن نغفل الدور الفريد الذي لعبه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، 1994) في دفع المنظمات الأهلية المصرية للمشاركة بطريقة نشطة في فعاليات ذلك المؤتمر وفي دفع الحكومة المصرية على استئثار هذا الدور رغبة منها في الظهور بمظهر لائق وبوجه ديمقراطي على المستوى الدولي. ويمكن أيضا - خاصة بعد مؤتمر بكين - ملاحظة إتاحة مساحة أكبر في الصحافة الرسمية للموضوعات والأخبار المتعلقة بإدراج المرأة في عملية التنمية.

أما التشكيلات الحزبية والنقابية، فقد ظلت محتفظة بنظرتها الهامشية للمرأة. وقد تجلّى ذلك بوضوح شديد أثناء انتخابات مجلس الشعب لعام 1995 حيث تخلت أحزاب كثيرة عن مساندة عضواتها اللاتي رشن أنفسهن وذلك لصالح رجال من نفس الحزب.

استمر الخطاب الديني المعادي لحقوق المرأة في صورته العصرية، أي الذي يقدم المرأة كواحة من الراحة للرجل حيث أنها تتمتع بالقدرة العالية على القيام بهذا الدور، كما أنه يشير إلى وظيفة المرأة في تنشئة الصغار ولا يدين عمل المرأة إذا كان مرجعه الحاجة، وهو بالتالي خطاب استند إلى كل الاستراتيجيات الممكنة من أجل تهييب همة النساء من الخوض في المجالات العامة. ويشكل هذا الخطاب - المستند إلى التفسير الذي يلائمه للشيعة الإسلامية - إحدى المؤثرات الرئيسية في المواقف الرسمية التي تستمد منه الحجج لمواقفها المتأرجحة وللتحفظ على بعض بنود اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء.

هذا، وقد بدأت تدريجيا تبرز الجهود لخلق مزيد من التلاحم والتواصل فيما بين المنظمات ذات الطابع الحقوقي والمنظمات التقليدية؛ فقد تشكلت في مصر - وربما بطريقة فورية إلى حد ما - بمناسبة انعقاد مؤتمر السكان عدد من مجموعات العمل

Task forces حول الموضوعات المختلفة المطروحة في المؤتمر. وبهذا الصدد ينبغي ذكر المجموعة المعنية بتعزيز قدرات المرأة Gender task force التي كان لها مساهمات مهمة على مستوى هذا المؤتمر.

وعلى صعيد آخر، فقد تراكبت هذه الفترة مع ظهور عدد جديد من الجمعيات المعنية بقضايا النساء. إلا أن تفسير هذه الظاهرة ليس إيجابياً بطريقة مطلقة. فعلى الرغم من أهمية تعدد الجمعيات التي تتبنى حقوق النساء، والتي تقدم خدمات للنساء وخاصة الفقيرات والمهمشات، فإنه لم يكن هناك بعد ما يشير إلى ارتباط هذه الظاهرة باحتياج محسوس به بطريقة فعلية على مستوى المجتمع. بل إن أغلبية العمل الأهلي المصري الموجه نحو النساء كان ما زال ينطلق من مفهوم أقرب إلى العمل الخيري كما كانت ما زالت مفاهيم مثل "التنمية الشاملة" و"تعزيز قدرات المرأة" غير واضحة مما أثر على نوعية المشروعات التي كان يتم تنفيذها.

ويمكن القول إجمالاً أن مرحلة التسعينيات تميزت بعدد من الظواهر فيما يخص موضوع المرأة تتمثل فيما يلي:

– تزايد عدد المنظمات "النسوية" التي تعمل بمنهجية طرح القضايا الساخنة والنضال من أجل اكتساب الحقوق وتمارس الدفاع الاجتماعي advocacy. فبينما اقتصر العدد في الثمانينيات على أقل من خمس مجموعات، برزت على الساحة خلال تلك السنوات ما لا يقل عن عشر مجموعات إضافية تناضلت من أجل الحصول على حقوق النساء. من ضمن هذه المنظمات الجديدة كان هناك من يعمل في المجال الثقافي، ومن ينشط من خلال تقديم الاستشارات القانونية، ومن يقدم خدمات تدريبية، ومن يقوم بتنظيم الندوات وورش العمل. هذا في الوقت الذي استمرت فيه مجموعات الثمانينيات في العمل، بل وامتد نطاق نشاطها بحكم المستجدات التي سمحت بالالتقاء بمجموعات أكبر من المنظمات الأهلية في مصر والتي أتاحت لها فرصة الخروج من القاهرة والتوجه نحو الأقاليم المختلفة. كما أن اهتمامات هذه المجموعات قد اتسعت لتشمل موضوعات متعلقة بصحة المرأة الإيجابية وبال العنف الواقع على النساء وبأهمية بلورة خطاب نسوي مصري وموضوعات أخرى لم تكن واردة في الماضي على جدول أعمالها.

– كما يجب الإشارة إلى دور منظمات ليست "نسائية" ولكنها تبنت وأدرجت ضمن برامجها مكون رئيسي خاص بالمرأة. وهذه المنظمات موجودة أساساً في الصعيد، ولعبت دوراً مهماً في طرح القضايا التقليدية المرتبطة بتعزيز أدوار النساء وتمكينهن.

– إن الاتجاهات الدولية المنادية بالاهتمام بالمرأة وبضرورة حصولها على حقها في المساواة قد أثرت على المواقف المعلنة للحكومة المصرية التي أبدت اهتماماً أكبر بالمسائل المتعلقة بالنساء المصريات، مما تجلّى أساساً في الخطاب الإعلامي الرسمي الذي خفف بطريقة نسبية من الهجوم على عمل المرأة وعلى حقوقها الأخرى بصفة عامة. كما تم ترجمة هذا الاهتمام "الحكومي بقضايا النساء في ظهور بعض الإحصاءات الرسمية - ولو على نطاق محدود - المقسمة على أساس الجنس gender disaggregated data وتضمن المسح الصحي الديمغرافي لعام 1995 نتائج متعلقة بموضوع العنف الموجه ضد المرأة وقد مثل ذلك مؤشراً لنجاح بعض المجموعات التي تقوم أنشطتها على الدفاع الاجتماعي عن حقوق النساء في جذب الاهتمام العام إلى قضايا مثل المرأة والعنف رغم المعارضة الشديدة التي قوبل بها هذا الطرح في الأعمال التحضيرية لمؤتمر بكين بزعم أنه لا ينبغي طرح "غسلنا القدر" على المجتمع الدولي. ويمكن القول أن تصدي بعض المنظمات النسائية لقضايا مسكوت عنها اجتماعياً رغم الهجوم الحاد الذي وقع عليها، قد ساهم بدوره في فتح الباب أمام طرح تلك القضايا التي أصبح يتحدث عنها المجتمع المصري اليوم؛ وبالتالي، فإنه يمكن اعتبار كسر جدار الصمت من الإنجازات المهمة التي حققتها مسيرة النساء المصريات.

– إن تزايد دور المنظمات الأهلية في مرحلة التسعينيات - سواء كانت منظمات معنية بقضايا النساء أو منظمات تعني بقضايا جديدة على جدول أعمال المجتمع المصري، مثل قضايا البيئة - قد شارك في زيادة الوعي بقضايا نوعية تسترعي الاهتمام في حد ذاتها. وقد تكونت خلال عقد التسعينيات مجموعة من المنظمات على المستوى المحلي - أي على مستوى المحافظات وما دون ذلك - تسمى نفسها بجمعيات الدفاع عن حقوق المرأة. وحتى لو لم تكن هذه الجمعيات واعية بطريقة واضحة بالدور الذي بمقدورها القيام به، أو كانت دوائر اتخاذ القرار في تلك الجمعيات ما زالت شبه مقتصرة على الذكور، فإن وجودها في حد ذاته كان مهماً ومفيداً. ذلك أنه لا يمكن التفكير في حركة نسائية وفي إحداث التغيير على أساس نظرة

نسائية-نسوية للواقع بدون مشاركة الرجال وبدون المرور عبر سلسلة وعرة من النضالات الموجهة من وإلى النساء.

– اتسم عقد التسعينيات - على غرار عقود سابقة - بغياب وجود صحافة نسائية فاعلة ومتواجدة كمثّل ما حدث في بدايات القرن. صحيح أنه قد تواجدت هنا وهناك محاولات مترددة للكتابة النسائية، إلا أنها كانت ما زالت في طور المحاولة ولم تتمكن حتى ذلك الحين أي من المجموعات النسائية-النسوية من فرض خطاب يتوجه إلى جموع المواطنين في مصر.

– كذلك فقد تأسست في بداية التسعينيات مجموعة من المنظمات رفضت الاندراج تحت مظلة الشؤون الاجتماعية المقيدة لقدر لا بأس به من حرية التنظيم والتحرك، فأشهرت نفسها كشركات مدنية غير تجارية. وقد حظيت هذه المنظمات بقدر وفير من الاتهامات - منذ بداية التسعينيات وحتى اليوم - اندرجت تحت مسميات مختلفة منها الخيانة للوطن، والانتهازية المالية والفكرية، والاستنزاق، والعمل على تطبيق وفرض جدول أعمال الغرب ومحاولة تميع القضية الوطنية بل والاجتماعية أيضا. وقد ساهم في هذه الحملة كتاب ممن يمكن تصنيفهم "باليسار" كذلك ساهم كتاب من اليمين والوسط وأقلام حكومية اتهمت تلك المنظمات بمحاولة تشويه صورة مصر. ولم تنجو من هذه الحملات - متعددة الجوانب والاتجاهات - المنظمات التي دعت إلى الدفاع عن حقوق النساء.

– ظهور بوادر للتشبيك والتعاون ما بين المنظمات الأهلية بصفة عامة والمنظمات النسائية بصفة خاصة، حيث ظهرت أكثر من مبادرة للتنسيق حول قضايا نوعية، مثل ختان الإناث على سبيل المثال.

خلاصة القول أنه مع وجود هامش ما من الديمقراطية والحريات، استطاعت مسيرة النساء المصريات التأثير على الأجندة العامة، وطرح القضايا التي تمس قطاع واسع من المجتمع؛ إلا أن الأثر ظل محدودا نظرا لضيق حدود التحرك والحصار المفروض على المجتمع المدني.

أما فيما يتعلق بالألفية الجديدة، فإنه لا توجد إحصائيات وأرقام متوافرة حتى الآن لقرب المرحلة التي نشير إليها إلى جانب تضارب الأرقام التي تصدر من الجهات الرسمية. ولكن يمكن القول أن هناك تصاعد إجمالا للاهتمام بقضايا النساء من منظور حقوقي في صفوف عدد من المنظمات الأهلية القاعدية بفعل الجهود المستمرة التي بذلتها - وما زالت تبذلها - المنظمات النسائية النسوية التي تتبنى مقاربة حقوقية في صفوف المنظمات القاعدية. كذلك تزايدت أشكال التحالفات والائتلافات والشبكات المعنية بقضايا النساء مثل العنف ضد المرأة، وتعيين النساء كقاضيات، إلخ. كما أصبحت هذه الأشكال تضم في صفوفها منظمات ليست نسائية بالضرورة ولكنها تتبنى الدفاع عن قضايا النساء؛ والمهم هنا الإشارة إلى الخروج من إطار القاهرة الكبرى للتوجه إلى عديد من المحافظات الأخرى، سواء في الوجه القبلي أو الوجه البحري. كما أدت جهود المنظمات النسائية النسوية إلى زيادة الاهتمام الإعلامي بتلك القضايا، خاصة مع صعود الإعلام الخاص. وكما تولى المنظمات النسائية النسوية اهتماما خاصا بقضايا النساء وتطالب بإدراجها داخل جميع قضايا المجتمع، فإنها تولى أيضا اهتماما متميزا بقضايا المجتمع؛ فأذ بمنظمات نسائية هي التي تقود المطالبة بحرية التنظيم وبحقوق المجتمع المدني، وتشترك مع حقوق الإنسان بصفة عامة، وتفصح الانتهاكات الحادثة في المجال العام والتي تمس جميع المواطنين. ولكن يظل للأسف هناك غياب لأجندة نسائية مصرية، أو على الأقل لبرنامج حد أدنى يسمح بالحديث عن حركة نسائية قادرة على إحداث التغيير. ومع ذلك يمكن القول أن الوعي بأهمية حدوث ذلك قد بدأ يبرز.

كما يمكن القول أن الوجوه النسائية قد بدأت تلعب دورا مختلفا خلال العقد الذي نتحدث عنه؛ فعلى صعيد الحركات الاحتجاجية التي تشهدها البلاد منذ عام 2005، بدأت النساء المصريات تخرجن من أدوارهن التي طويلا ما انحصرت في مساندة الرجال، ليشاركن بفعالية في المفاوضات، وفي الدفاع عن حقوق زميلاتهن وزميلاتهن، وفي رفع المطالب، وفي الاعتصام، إلخ. وهي مظاهر من المشاركة على المستوى العام، ومن الإسهام في إحداث التغيير كانت تحتاج بكل تأكيد إلى قدر من حرية الحركة؛ إذ أن التأثير متبادل بين توافر الديمقراطية حتى بقدرها الضئيل، وبين التأثير في مسارها. يبقى الإشارة إلى مشاركة النساء في ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011 حيث برزت هذه المشاركة الفعالة، ورأينا النساء المصريات في جميع المواقع وبكل شجاعة يدافعن عن حق الشعب في الحرية وفي الديمقراطية والتخلص من البطش والقمع. ولكن ما زالت مسيرة النساء المصريات بحاجة إلى مزيد من التجانس والالتحام وضم الصفوف، وهو ما سيأتي لا محالة.

خاتمة

من خلال هذا العرض التاريخي استطعنا أن نلاحظ عددا من السمات المستمرة، كما لاحظنا بعض مظاهر التحول؛ ولكليهما بصماته على حاضرنا الآن. وفي معرض استخلاص بعض النتائج والدروس التاريخية التي نسترشد بها في مواجهة الواقع الحالي، نشير إلى ما يلي:

أولا: إن نضالات المرأة المصرية التي تعود إرهاباتها وبداياتها إلى أواخر القرن التاسع عشر، قد سبقت في الحقيقة وربما مهدت بدرجة ما لظهور المشاريع النهضوية والتحررية الليبرالية التي تلتها.

ثانيا: شاركت النساء في جميع الاتجاهات السياسية، فأثبتت بذلك انتماءها للوطن وقدرتها على العطاء. على أن قضيتهن، وحتى وجودهن، سرعان ما يتم تناسيهما، وطمسهما من الذاكرة الجماعية؛ مما سهل على المجتمع في الفترات التي تبعت الثورات ومراحل الإصلاح الاجتماعي الهجوم عليها، والتراجع عن المكاسب التي تم تحقيقها في فترات أخرى. ويؤكد ذلك الأهمية القصوى لاستعادة هذه الذاكرة، وبثها داخل المجتمع، وداخل مؤسساته، ليس فقط لكي تصبح ملكا للجميع وجزءا من تاريخ هذا الوطن، بل لتدخل في نسيج تشكيل الوعي المجتمعي، وتمكنه من رؤية النساء وتقدير كفاحهن في الحاضر.

ثالثا: مرت المسيرة النسائية المصرية بفترات كثيرة من الضعف والتخبط بالمقارنة بمثيلاتها في بلدان أخرى نتيجة لما تعرضت له من ابتزاز وهجوم من قبل الخطاب الوطني/القومي تارة والديني تارة أخرى طوال العقود المختلفة؛ مما شكل شبه حصار على فاعليتها ومبادراتها وجعلها في موضع الدفاع الدائم عن النفس، مرة لتأكيد الانتماء الوطني، ومرة أخرى لتأكيد الانتماء الديني. كما لم تحاول الأحزاب والقوى التقدمية فك الالتباس والتشويش المتعمد الذي ربط بين الدعوة لتحرير النساء وإشاعة النزوع للتغريب والتهديد المزعوم بفقد الهوية.

رابعا: شهدت الثمانينيات صحوه جديدة لتنشيط النضال النسوي كرد فعل للمد الرجعي المتصاعد في السبعينيات، والذي ركز هجومه على قضية المرأة، محاولا إلغاء أي دور يخرج بها عن نطاق الأسرة ويسعى لتجريدها من أي حقوق اجتماعية وسياسية. وترافق ذلك مع اتخاذ قضايا النساء بعدا دوليا، ضمن قضايا حقوق الإنسان، مما أتاح هامش أوسع للعمل الأهلي المسموح به رسميا، وفتح آفاقا نسبية لتطويره وإخراجه من السبات الذي لازمه طوال العقود التي تلت مصادرتة وإحاقه بالعمل الحكومي. إلا أن هذه المساحة المشتركة مع البعد الدولي تشوبها كثير من المحاذير لما تطرحه من خلط في الأوراق والمصالح أحيانا، قد يؤدي إلى إضعاف إمكانات صعود الحركة النسائية المصرية مرة أخرى على المدى البعيد إذا لم تنتبه إلى ضرورة خلق مساحتها المستقلة المشتركة فيما بينها، وتحديد برامج واضحة لها تشتبك فيها مع قضايا المجتمع بأسره.